

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/10/79  
6 January 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة العاشرة  
البند ٦ من جدول الأعمال

## الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

تركمانستان

\* صدر سابقاً في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/WG.6/3/L.11؛ وأضيفت تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان، استناداً إلى تغييرات تحريرية أجرتها الدول عن طريق الإجراء المتعلق بالرجوع إلى جهة الاختصاص. ويعمم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها.

(A) GE.09-10067 230209 240209

## المحتويات

| الصفحة | الفقرات |   |
|--------|---------|---|
| ٣      | ٤-١     | مقدمة.....  |
| ٣      | ٦٨-٥    | أولاً - موجز مداوالات عملية الاستعراض.....              |
| ٣      | ١٥-٥    | ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....    |
| ٥      | ٦٨-١٦   | باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض..... |
| ١٧     | ٧٢-٦٩   | ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات.....                 |

## المرفق

|    |                   |
|----|-------------------|
| ٢٢ | تشكيلة الوفد..... |
|----|-------------------|

### مقدمة

- ١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الثالثة في الفترة من ١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأجري الاستعراض المتعلق بتركمانستان في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترأست وفد تركمانستان الدكتورة شيرين أحمدوفا، مديرة معهد حقوق الإنسان والديمقراطية التابع لرئاسة الجمهورية. واعتمد الفريق العامل، في جلسته المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، هذا التقرير المتعلق بتركمانستان.
- ٢- وكان مجلس حقوق الإنسان قد اختار في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لتيسير استعراض حالة حقوق الإنسان في تركمانستان، مجموعة من المقررين (المجموعة الثلاثية) ينتمون إلى البلدان التالية: شيلي وغابون والفلبين.
- ٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل استعراض حالة حقوق الإنسان في تركمانستان:

(أ) تقرير وطني/عرض خطي أعد وفقاً للفقرة ١٥ (أ) (A/HRC/WG.6/3/TKM/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) (A/HRC/WG.6/3/TKM/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) (A/HRC/WG.6/3/TKM/3).

٤- وأحيلت إلى تركمانستان عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة أسئلة أعدتها سلفاً كل من الجمهورية التشيكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والدانمرك، وألمانيا، ولاتفيا، وهولندا، والسويد. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي للاستعراض الدوري الشامل.

### أولاً - موجز مداوالات عملية الاستعراض

#### ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- أشادت الدكتورة شيرين أحمدوفا، مديرة معهد حقوق الإنسان والديمقراطية، التابع لرئاسة الجمهورية، بإتاحة الفرصة لها لتقديم هذا العرض في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقالت إن الحكومة الجديدة في تركمانستان قد أعلنت أنها تولي الأولوية، في سياق السياسة الخارجية للبلد، للتعاون مع المنظمات الدولية وأعلنت عن عزمها الثابت الاضطلاع بتنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدولة.

٦- وقالت إن تركمانستان بصدد تنفيذ إصلاحات واسعة وهامة في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وعلى الصعيد القانوني وعلى صعيد تحسين رفاه السكان، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية من البلد.

٧- وأضافت أن تركمانستان قد انضمت إلى أكثر من ٤٠ منظمة دولية. ففي عام ١٩٩٢، أصبحت عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وانضمت تركمانستان إلى أكثر من ١١٠ من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٨- وقد اعتمدت تركمانستان في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ دستوراً جديداً. وإدراكاً من البرلمان لمشاركة تركمانستان النشطة في التعاون الدولي، شرّع نصاً قانونياً تعترف تركمانستان بموجبه بأولوية قواعد القانون الدولي. وأضحى مبدأ أسبقية المعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية مبدأً مكرساً في الدستور.

٩- ويكرس الدستور الجديد أيضاً مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. وحُذفت من الدستور الإشارة إلى مدة ولاية القضاة، مما يتيح تعزيز مبدأ استقلال القضاء. وأعلى هيئة تشريعية هي البرلمان. ولم تعد المهام القضائية في تركمانستان تخضع الآن إلا للقضاة.

١٠- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ستجرى انتخابات في تركمانستان لتشكيل البرلمان الجديد. وبموجب الدستور الجديد، سينتخب ١٢٥ نائباً برلمانياً، مقابل ٦٥ نائباً قبل الإصلاح. وسوف ينتخب النواب رئيس البرلمان بالتصويت السري وليس بالتصويت العلني كما كان يحدث في الماضي. وحق الشخص في أن يُنتخب أو يُنتخب وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق مكرس في تركمانستان، شأنه في ذلك شأن الحق في افتراض البراءة. وجرى أيضاً توسيع نطاق فئات المواطنين الذين يحق لهم أن يُنتخبوا أو يُنتخبوا. وفي حالة الأشخاص المحتجزين الذين لم يصدر بحقهم حكم بعد، تُهيأ الظروف المواتية لممارسة حقهم في التصويت. وبناءً على دعوة من اللجنة الانتخابية في تركمانستان، سيقب إجراء الانتخابات مراقبون وطنيون وأجانب. وقد سجلت اللجنة الانتخابية إلى حد الآن ٤٠ مراقباً دولياً من بلدان رابطة الدول المستقلة.

١١- وجرى توسيع نطاق حقوق وحرريات المواطنين في تركمانستان. وتنفيذاً للتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات، جرى توسيع نطاق المادة الدستورية المتعلقة بمساواة المواطنين في الحقوق لتشمل مسألة العرق ونوع الجنس. وتضمن المادة ١٩ مساواة المواطنين في الحقوق والحرريات بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو نوع جنسهم أو أصلهم أو ثروتهم أو مكانتهم أو مكان إقامتهم أو لغتهم أو دينهم أو معتقداتهم السياسية أو انتمائهم إلى حزب أو عدم انتمائهم إليه.

١٢- ويُقر الدستور الجديد بالحاجة إلى تطوير القطاع الخاص، حيث يتضمن مادة جديدة هي المادة ١٠ تتعلق بدعم الدولة للمشاريع الخاصة.

١٣- وسوف يعطي الدستور الجديد زحماً لعمل لجانين تعملان على أساس دائم هما: اللجنة الحكومية المعنية بتعزيز وإصلاح التشريعات، واللجنة الحكومية المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ الدولة لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وتنظر اللجانان حالياً في جميع التشريعات وتعمل من أجل جعلها منسجمة مع الدستور، وهو القانون الأسمى في البلد، الذي يُطبق بصورة مباشرة وله الأسبقية على القوانين الوطنية الأخرى.

١٤- وتعتبر الدولة أن من مهامها الأساسية موازنة التشريعات مع معايير الاتفاقيات الدولية وتوصيات هيئات المعاهدات. وقد أضيفت إلى قائمة الاتفاقيات التي انضمت إليها تركمانستان اتفاقية حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة. وهناك عملية جارية لإعداد توصيات للحكومة تتعلق بالانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسيُسهل التعاون الدولي لتركمانستان في جميع المجالات وبدون استثناء نجاح الدولة في تنفيذ عملية الإصلاح. ومن العوامل الهامة التي ستضمن تمكن تركمانستان من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية تواصل مشاوراتها مع وكالات الأمم المتحدة في تركمانستان، واتخاذ إجراءات مشتركة لزيادة الوعي سواء على صعيد الحكومة أو خارج إطارها، والتعاون التقني المنفذ في مختلف المجالات حسبما تطلبه الحكومة. وفي الوقت الحالي، هناك حاجة إلى مساعدة تقنية في مجال إعداد التقارير المتعلقة بتوصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بإدراج المعايير الدولية في التشريعات الوطنية.

١٥- وتركمانستان دولة اختارت توجهاً اجتماعياً. وتسير الحكومة الجديدة في سياستها الداخلية والخارجية نحو ضمان تمتع المواطنين بمستوى معيشي مناسب وبالقوق والحريات الكافية، وإيجاد عملية ديمقراطية سليمة، ضمن إطار يسعى إلى بناء المجتمع المدني، وتنفيذ الالتزامات الدولية على النحو المطلوب. وتشكل هذه التوجهات أساس الحوار النشط والإيجابي والبناء مع وكالات الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى.

### باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٦- خلال الحوار التفاعلي أدلى ٣٥ وفداً ببيانات. وأشاد عدد من الوفود بتصديق تركمانستان على معظم صكوك حقوق الإنسان الرئيسية. وأشارت وفود أيضاً إلى التطورات الإيجابية والإصلاحات التي شهدتها تركمانستان مؤخراً، مثل اعتماد مجلس الشعب بالإجماع الدستور الجديد، الذي ينص على الفصل الواضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. ورحب عدد من البلدان أيضاً بتعاون تركمانستان مع مجلس حقوق الإنسان ومع غيره من الهيئات والآليات الدولية.

١٧- وأعربت فرنسا عن قلقها إزاء عدم استقلال القضاء وما يشهده من فساد. وأشارت إلى أن حالات التعذيب وإساءة المعاملة أمر متفش، وإلى تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للمضايقة والتخويف. وطلبت فرنسا المزيد من المعلومات عن أعمال اللجنة الحكومية المعنية بالنظر في الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات التي تقع على أيدي الشرطة وقوات الأمن. وأشارت إلى أن الحق في حرية الدين محدود وسألت عن التدابير المتخذة لمكافحة جميع أشكال التعصب الديني. وشددت فرنسا على قلق لجنة حقوق الطفل إزاء عدم وجود تشريع يحظر صراحة الاتجار بالبشر. وأوصت فرنسا بتنفيذ أحكام بروتوكولي باليرمو اللذين صدقت عليهما. وأوصت أيضاً بأن تتخذ تركمانستان جميع التدابير اللازمة لتحرير وسائل الإعلام وضمان تعدديتها من أجل تعزيز حرية الصحافة على أكمل وجه. وأعربت فرنسا عن القلق إزاء القيود التي تواجهها منظمات المجتمع المدني عند ممارستها الحق في التجمع السلمي. وأوصت بأن تتخذ تركمانستان خطوات لضمان حق المدافعين عن حقوق الإنسان في تكوين الجمعيات والعمل بحرية، وذلك وفقاً لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. كما أوصت فرنسا أيضاً بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٨- وأشارت تركيا إلى ازدياد تعاون تركمانستان مع المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت كذلك أن اعتماد جدول زمني لإعداد وتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات هو خطوة هامة لتحقيق هذه الغاية. وشجعت تركيا تركمانستان على مواصلة مساعيها لزيادة هذا التعاون. ثم استفسرت عن السياسات المتبعة لمنع الاتجار بالبشر.

١٩- وأعربت سويسرا عن ارتياحها لزيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد إلى تركمانستان، وأوصت بأن توجه تركمانستان دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة للمجلس. وأشادت سويسرا بكون التشريعات المحلية تنص على المساواة بين الجنسين، وأوصت بأن تعمل تركمانستان على وضع عقوبات تطبق على مرتكبي العنف المتري. وأوصت أيضاً بتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الصادرة في عام ٢٠٠٦، والتي تدعو فيها تركمانستان إلى اعتماد جميع القوانين الإجرائية اللازمة لضمان وصول المرأة إلى العدالة، وللنهوض بوعيها بحقوقها عن طريق تنفيذ برامج للتثقيف القانوني والمساعدة القانونية. وأشادت سويسرا في الأخير بجهود تركمانستان في مجال التعليم. وأوصت بأن تعمل الحكومة على نشر النصوص الرئيسية لحقوق الإنسان على نطاق واسع، خصوصاً عن طريق تضمين المناهج الدراسية دروساً تعرف بحقوق الإنسان لتوعية جميع الفئات الاجتماعية بحقوقها.

٢٠- وأعرب الاتحاد الروسي عن شكره لتركمانستان على التقرير الوطني الهام الذي قدمته. ولاحظ بارتياح التقدم المحرز من حيث مواءمة التشريعات الوطنية لتركمانستان مع المعايير الدولية، وتعزيز الرصيد الوطني في مجال حماية حقوق الإنسان، والحرص على تعزيز وعي السكان. وأعرب عن تقديره الكبير للحكومة على تنفيذها مجموعة واسعة من الإصلاحات في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. وأشار إلى الاهتمام المستمر الذي توليه حكومة تركمانستان لمسألة ضمان حفاظ البلد على السلم والوئام فيما بين مختلف طوائفه العرقية وتجنب التمييز العرقي. وفي هذا الصدد، استفسر الاتحاد الروسي عن التدابير الإضافية التي تعتمدها الحكومة اتخاذها.

٢١- وأبرزت أذربيجان أن تركمانستان وضعت استراتيجية وطنية للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية تمتد إلى عام ٢٠٢٠، وأن اللجنة المعنية بتلقي شكاوى المواطنين تتيح للسلطات التصدي للانتهاكات على نحو فعال. كما لاحظت أن تركمانستان قد ألغت عقوبة الإعدام وأنها بصدد بحث مدى تلاؤم التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأشارت أذربيجان إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذت من أجل منح الجنسية لأكثر من ١٦ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخلياً. وطلبت إلى تركمانستان تقديم معلومات بشأن التدابير المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢٢- وأشارت الجزائر، مستندة إلى التقرير الوطني لتركمانستان، إلى أن الصكوك الدولية التي انضمت إليها تركمانستان لها الأسبقية على التشريعات المحلية. وطلبت الجزائر معلومات مفصلة عن هذه المسألة وأوصت بإيلاء الاهتمام اللازم لمسألة تضمين التشريعات المحلية للالتزامات التي تعهدت بها تركمانستان بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشارت الجزائر إلى أن التقرير الوطني أظهر استعداد تركمانستان لمعالجة التأخر الحاصل في تقديم تقاريرها إلى مختلف هيئات المعاهدات. وأوصت بأن تواصل تركمانستان، بمساعدة من مفوضية حقوق الإنسان، بذل جهودها الرامية إلى الامتثال للجدول الزمني الذي ورد في تقريرها الوطني والمتعلق بتقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات. وعلاوة على ذلك، أشادت الجزائر بالإصلاحات التي أجرتها الحكومة في مجال التعليم. وشجعت الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى إقامة نظام تعليمي يتفق مع المعايير الدولية، لا سيما من خلال إدراج التثقيف بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية، وفقاً لما أوصت به لجنة حقوق الطفل.

٢٣- وشددت بولندا على أن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان مصدر قلق كبير، وذلك في ضوء تقارير تفيد بتعرضهم للقمع الشديد والمضايقة والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة والاحتجاز التعسفي والسجن بناءً على محاكمات جائرة. وناشدت بولندا الحكومة بأن تفرج عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، وأوصتها باتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم من الملاحقة القضائية وضمان بيئة آمنة لأنشطتهم. وأشارت بولندا إلى أن قانون

المنظمات العامة يجد كثيراً من قدرة المنظمات والأفراد على المشاركة في الحياة العامة وفي عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الحكومي. واستفسرت بولندا عن الخطوات المزمع اتخاذها لرفع القيود المفروضة على عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة. وأوصت بأن تتخذ الحكومة تدابير فعالة للسماح بتسجيل هذه المنظمات وتمكينها من العمل بحرية. وأشارت بولندا إلى أن تطبيق نظام البروبيسكا (*propiska*)، أي تسجيل محل الإقامة الدائمة، يقيد بشدة الحصول على السكن والعمل والمزايا الاجتماعية والرعاية الصحية المجانية والتعليم، واستفسرت عما إذا كانت الحكومة تعتزم تغيير هذا النظام وأوصت بإلغاء التشريعات والممارسات الناشئة عن ذلك.

٢٤- ورحبت إيطاليا بزيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين إلى تركمانستان في عام ٢٠٠٨، حيث كشف عن وجود قيود تشريعية على تسجيل المنظمات الدينية وقيود متعلقة بأماكن العبادة واستيراد المواد الدينية. ولاحظت إيطاليا بقلق أن حرية التعبير محدودة للغاية في تركمانستان. وأوصت إيطاليا الحكومة باتخاذ تدابير كافية لحماية وتعزيز الحرية الدينية وضمان حرية العبادة بصورة فعلية لجميع الطوائف الدينية، والامتثال للالتزامات تركمانستان الدولية في هذا المجال، وضمان الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، بما في ذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية ومن مصادر أجنبية، ومكافحة أي شكل من أشكال مضايقة الصحفيين وتخويفهم، والاستجابة على سبيل الأولوية لطلب زيارة البلد المقدم من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب. وفي ضوء دواعي القلق التي أعرب عنها في عام ٢٠٠٦ الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، أوصت إيطاليا أيضاً بأن تعزز تركمانستان تعاونها مع مفوضية حقوق الإنسان بهدف بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

٢٥- ورحبت البرازيل بإنشاء المعهد الوطني لحقوق الإنسان والديمقراطية واللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان. وشددت على أهمية مواصلة تبادل المعلومات مع مفوضية حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة بشأن أعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطلبت البرازيل معلومات عن التدابير الملموسة التي اتخذت لتعزيز وحماية حقوق الطفل والمرأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز، ومنع التعذيب ومكافحته، ومعالجة مسألة اللاجئيين. كما استفسرت عن احتياجات تركمانستان الأكثر إلحاحاً لإتاحة التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك في مجالات التعاون وبناء القدرات والمساعدة التقنية. وأوصت البرازيل تركمانستان بما يلي: (أ) بلوغ أهداف حقوق الإنسان التي حددها المجلس في قراره ١٢/٩؛ (ب) النظر في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (ج) النظر في توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة؛ (د) تعزيز السياسات المتعلقة بمنع ومكافحة عمالة الأطفال وضمان جميع حقوق الطفل، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين.

٢٦- وإذ أشادت هولندا بتركمانستان لتصديقها على معظم معاهدات حقوق الإنسان، أكدت أن تنفيذ هذه المعاهدات وترجمتها إلى قانون وطني أمر ينبغي زيادة تعزيزه. ورحبت بزيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين إلى تركمانستان، وأوصت بأن توافق الحكومة على زيارات المقرر الخاصين الآخرين الذين طلبوا في السنوات الخمس الأخيرة زيارة تركمانستان. وأوصت هولندا، على غرار المفوض السامي لحقوق الإنسان، بأن تنشئ الدولة مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس، كيما تقوم بدور إسداء المشورة إلى الحكومة وتلقي شكاوى

الجمهور وتحقيق فيها. وكثيرة هي حالات السجناء السياسيين التي كانت محط متابعة وانتقاد على الصعيد الدولي، علماً أن ظروف إدانة هؤلاء السجناء تظل غير واضحة. واستفسرت هولندا عما إذا كانت هناك خطط لإعادة النظر في هذه الحالات واتخاذ تدابير لمنع التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز. ومع أن القانون يتيح حرية إنشاء الأحزاب أو المنظمات غير الحكومية، فإن عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة المحدود نسبياً يدل على صعوبة ذلك من الناحية العملية. وأوصت هولندا الحكومة بإصلاح عملية تسجيل المنظمات لتبسيطها وتمكين هذه المنظمات من العمل بحرية.

٢٧- ولاحظت الهند باهتمام الإصلاحات التي أدخلت على قطاعات التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. ورحبت بما تقوم به الحكومة من أنشطة لتوعية وتثقيف موظفي الدولة والسكان بمسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأعربت الهند عن تقديرها لسياسة "الباب المفتوح" التي تتبعها تركمانستان في سياستها الخارجية وللأهمية الكبيرة التي توليها لالتزاماتها الدولية.

٢٨- وأوصت المكسيك بأن تقدم الحكومة تقاريرها الدورية في أقرب وقت ممكن، وبأن تنشئ آليات لتنفيذ التوصيات بمشاركة المجتمع المدني. وأشارت المكسيك إلى الجهود التي بذلتها الدولة لمساعدة اللاجئين في أراضيها وسألت عن التدابير التي يجري اعتمادها لضمان تمتع الأقليات العرقية بحقوق الإنسان. وطلبت المكسيك أيضاً معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز أنشطة منظمات المجتمع المدني، وأوصت بأن تعزز تركمانستان التدابير الرامية إلى تشجيع حرية تكوين الجمعيات، وبأن تتخذ تدابير لضمان الممارسة الكاملة للحق في حرية التعبير، بما في ذلك حق منظمات المجتمع المدني والمواطنين الأفراد في الحصول على المعلومات العامة.

٢٩- وشجعت كندا حكومة تركمانستان على مواصلة التعاون مع المجلس. وأوصتها بما يلي: (أ) ضمان أن يسمح لأحزاب المعارضة بالمشاركة بحرية في العملية السياسية دون خوف من العقاب؛ (ب) إزالة القيود التي تمنع الصحفيين من تناول وانتقاد سياسة الحكومة بحرية، دون خوف من القمع؛ (ج) وضع حد للممارسة الحكومية المتمثلة في تعيين رؤساء التحرير وكبار المديرين في جميع وسائل الإعلام في البلد، بما يعزز استقلال وسائل الإعلام؛ (د) إجراء تحقيق مستقل في وفاة الصحفية أغولسابار مورادوفا في السجن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ (هـ) إزالة القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ (و) إلغاء نظام تسجيل المنظمات غير الحكومية العاملة في البلد؛ (ز) إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم فاليري بال، وغولجيدلي أنانيازوف، وأناكوربان أمانكيلشيف، وساباردوردي خاجييف، ومحيطكولي أيمورادوف، وإتاحة معلومات عن السجناء الذين ما زال مصيرهم مجهولاً. وأعربت كندا عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بإجراء محاكمات مغلقة وغير عادلة تمثل، حسبما استنتجته مقرر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفد إلى تركمانستان في عام ٢٠٠٣، خرقاً لجميع المبادئ الأساسية لسيادة القانون. وأوصت بأن تعمل الحكومة على جعل قوانينها منسجمة مع المادتين ١٤ و ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأعربت كندا عن قلقها من أن تركمانستان لم تتمكن من الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وأوصت بأن تتخذ الحكومة نهجاً استباقياً لمكافحة الفيروس والمرض من خلال برامج التثقيف والتوعية الموجهة لعامة الناس ومتعاطي المخدرات على حد سواء. وإذ أشارت كندا إلى استعداد حكومة تركمانستان لاستئناف الحوار مع المجتمع الدولي والعمل بجد على احترام حقوق الإنسان، شجعتها على مواصلة خطواتها وفقاً لهذه التطورات الإيجابية.

٣٠- وأشادت سلوفينيا بالزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد إلى تركمانستان، لكنها أعربت عن قلقها إزاء كون عدد كبير من طلبات الزيارة المقدمة من الإجراءات الخاصة لا يزال معلقاً. وأوصت بأن تستجيب الحكومة لجميع الطلبات المعلقة دون مزيد من التأخير، وسألت عما إذا كانت تركمانستان تنظر في توجيه دعوة دائمة للإجراءات الخاصة. واستفسرت سلوفينيا عما إذا كانت الحكومة تعترف بالاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية. وأوصت بأن تعترف تركمانستان بذلك وتتوقف عن الملاحقة القضائية للمستنكفين ضميرياً وعن سجنهم ومعاقبتهم على نحو متكرر. وأشارت سلوفينيا إلى أن كثيراً من القضايا المتعلقة بتمتع المرأة بحقوق الإنسان لا تزال موضع قلق بالغ، مثل ممارسة الزواج المدبر، والعنف ضد المرأة، والتمييز ضد المطلقات، وذلك رغم انضمام تركمانستان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واستفسرت عما اتخذ من إجراءات لتحسين الوضع وتعزيز حماية ضحايا هذه الممارسات. وأوصت سلوفينيا بأن تتعاون تركمانستان تعاوناً وثيقاً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الطفل. واستفسرت عن خطط الحكومة فيما يتعلق بالتماس المساعدة التقنية من مفوضية حقوق الإنسان والاستعانة بها في بناء القدرات، وشجعتها على النظر في هذه الإمكانية.

٣١- وأشارت اليابان إلى تعديل دستور تركمانستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وأعربت عن توقعها أن تنفذ القواعد الدستورية على أرض الواقع. وأشارت اليابان، استناداً لتجميع المعلومات وتقرير الجهات صاحبة المصلحة، إلى أن التركمان كفئة عرقية يعاملون معاملة تفضيلية في مجالات مثل الحصول على التعليم العالي والعمل في القطاع العام. وطلبت توضيحاً بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، شددت اليابان على الطابع الملح في تركمانستان للاضطلاع بمهمة وضع تشريعات لتعزيز وحماية حقوق المرأة، واستفسرت عن المنظور الذي تستند إليه الحكومة في هذه القضية. كما طلبت اليابان معلومات عن التدابير التي تتخذها تركمانستان لكي تضمن على نحو تام الوصول إلى المعلومات.

٣٢- أما سلوفاكيا فقد صرحت بأن التقرير الوطني لتركمانستان يؤكد أن الحكومة قد اتخذت قراراً هاماً بإجراء إصلاحات كبيرة في جميع المجالات. وفي إشارة إلى مضمون التقارير الصادرة عن الجمعية العامة والأمين العام، أوصت سلوفاكيا حكومة تركمانستان بالاستجابة لطلبات الزيارة المتعلقة بالإجراءات الخاصة، وبالانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن أجل التحقق من التقارير المتعلقة بمعاملة المعتقلين وأماكن وجودهم والأوضاع في السجون، أوصت سلوفاكيا الحكومة بإتاحة وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من جهات المراقبة الدولية إلى المعتقلين.

٣٣- وأعربت جمهورية كوريا عن ارتياحها لوضع الحكومة، بالتعاون الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجاً مشتركاً للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ولاضطلاعها أيضاً ببرنامج وطني لحقوق الإنسان إلى جانب مفوضية حقوق الإنسان. وشجعت جمهورية كوريا الحكومة على أن تظل ملتزمة بتحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان وبأن تعمل من أجل ذلك بتفان. وتوقعت أن الحكومة ستواصل جهودها من أجل الامتثال التام للمسؤوليات والالتزامات الناشئة عن المعاهدات التي انضمت إليها تركمانستان، بما يشمل معالجة أي تأخر في تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وأعربت جمهورية كوريا أيضاً عن أملها أن تكون زيارة المقرر الخاص المعني بحرية

الدين أو المعتقد إلى تركمانستان بداية للتعاون مع الإجراءات الخاصة. وأشارت جمهورية كوريا إلى دواعي القلق التي أثارها بعض هيئات المعاهدات، مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بشأن سياسة الدولة في "فرض الثقافة التركمانية"، وسياسات التذويب الثقافي القسري، والمواقف والممارسات التمييزية تجاه الأقليات الوطنية والعرقية، مستفسرة عن التدابير المتخذة لمعالجتها.

٣٤- ورحبت بلجيكا بتصديق تركمانستان مؤخراً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعت الحكومة إلى النظر في الانضمام إلى الصكوك الدولية الأخرى. وأعربت بلجيكا عن قلقها إزاء الصعوبات العديدة التي تواجهها الطوائف الدينية واستفسرت عن التدابير التي ستتخذها تركمانستان للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد. وأوصت بلجيكا بأن تعمل تركمانستان على إزالة جميع عوائق حرية الدين والمعتقد على الصعيدين القانوني والإداري وأن تضع حداً لتخويف أتباع الطوائف الدينية.

٣٥- وأشادت الدانمرك بمحظر التعذيب في تركمانستان لكنها أبدت قلقاً إزاء تقارير ذات مصداقية بشأن استمرار التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين في السجون وعدم التحقيق في هذه الادعاءات. واستفسرت الدانمرك عن المبادرات التي ستتخذ لضمان إجراء تحقيق موثوق به في حالات وفاة محتجزين، بما في ذلك حالة الصحفية أوغولسابار مورادوفا، التي توفيت في السجن في عام ٢٠٠٦؛ وعن الموعد الذي تعتمزم الحكومة الانضمام فيه إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وإذ أشارت الدانمرك إلى اقتراح الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان أن توجه حكومة تركمانستان دعوة زيارة إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب، استفسرت عن الموعد الذي تتوقع تركمانستان أن تُقدم فيه على هذه الخطوة. وأعربت الدانمرك عن قلقها إزاء خطورة التمييز ضد الأقليات العرقية وغيرها، بما في ذلك إخضاع الأنشطة الدينية لاتباع جميع العقائد لقيود شديدة، رغم ما تنص عليه المادة ١١ من الدستور، وتساءلت عن الكيفية التي ستضمن بها الحكومة على نحو فعال التسامح الديني وعدم التمييز. وأوصت الدانمرك بأن تكثف الحكومة جهودها للقضاء على الإفلات من العقاب في القضايا المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وتشرع في إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة في جميع مثل هذه الادعاءات، وتعمل على تقديم الجناة إلى العدالة؛ وتضاعف جهودها من أجل الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ووضع حد للتمييز ضد الأقليات العرقية على نحو يمكنها من القيام بأنشطتها بسلام ودون مضايقة أو تهديد بالاعتقال أو السجن؛ وتنظر بجدية في توجيه دعوة زيارة إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب.

٣٦- وأشارت السويد إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في إرساء الديمقراطية في تركمانستان، فإن القلق يساورها من أن تظل مشاكل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان قائمة، وخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يواجهون خطر الاحتجاز التعسفي. ولاحظت السويد أيضاً أن الممارسة الجنسية التوافقية بين أشخاص من نفس الجنس أمر ممنوع بموجب القانون، وسألت عما إذا كانت الحكومة تخطط لتغيير أو إلغاء هذا القانون. وأوصت السويد الحكومة بما يلي: (أ) تكثيف جهودها واتخاذ التدابير المناسبة لضمان الحق في الرأي وحرية التعبير وحرية التجمع؛ (ب) النظر في وضع تشريعات و/أو اتخاذ تدابير سياسية إضافية لتعزيز التسامح وعدم التمييز حيال المثليات والمثليين وثنائي الميل الجنسي ومغايري الجنس؛ (ج) اتخاذ تدابير للقضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز.

٣٧- وأشادت النرويج بمبادرات الإصلاح الديمقراطي المتخذة حديثاً في تركمانستان. ومع ذلك، أعربت عن القلق إزاء استمرار نمط تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأقاربهم. وأوصت النرويج تركمانستان بما يلي: (أ) حماية الحقوق الإنسانية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وضمان تمكنهم من القيام بأنشطتهم بسلام ودون مضايقة أو تهديد بالاعتقال أو السجن، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ب) احترام حق كل شخص في حرية مغادرة بلده والعودة إليه، وفقاً للمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (ج) إلغاء أي حظر مفروض حالياً على سفر المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أوصت النرويج بأن تضمن تركمانستان لمواطنيها الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام، وفقاً للمادة ١٩ من العهد، ومن ثم أن تحرص على تمكين وسائل الإعلام من العمل دون تدخل.

٣٨- وأشارت باكستان إلى أن التحديد الواضح لجدول زمني لتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لإعداد هذه التقارير أمر يعكس التزام الحكومة بالعمل مع آليات حقوق الإنسان. وأعربت باكستان عن تقديرها لنهج الحكومة القائم على إشراك المجتمع المدني في العمل على معالجة كافة قضايا حقوق الإنسان. وأشادت بالجهود التي تبذلها الحكومة في إطار البرنامج المشترك مع مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

٣٩- ولاحظت ماليزيا أن تركمانستان تبذل قصارى جهدها لضمان الحفاظ على توازن صعب بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند تنفيذها. وأوصت ماليزيا بأن تواصل الحكومة جهودها من أجل إنجاح برنامجها الإصلاحي، كما هو منصوص عليه في الدستور المعتمد حديثاً؛ وتتنظر في مواصلة التعاون الوثيق مع مختلف آليات المجلس وإجراءاته الخاصة، بهدف النهوض تدريجياً بحالة حقوق الإنسان؛ وتواصل العمل على تحقيق توازن بين تنفيذ جميع الحقوق.

٤٠- واستفسرت الجمهورية التشيكية عن مدى وجود أية إجراءات لتحديد وتسجيل أطفال المعتقلين والسجناء بقصد حماية حقوقهم. وأوصت تركمانستان بما يلي: (أ) مراجعة المحاكمات التي أجريت في الماضي بدوافع سياسية والإفراج عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء السياسيين؛ (ب) إلغاء نظام تسجيل الإقامة (البروبيسكا) واتخاذ مزيد من التدابير التشريعية وغيرها لضمان حماية حرية التنقل في النظام القانوني لتركمانستان وفي ممارستها؛ (ج) الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ووضع آلية وقائية وطنية وفقاً لهذا البروتوكول؛ (د) إتاحة وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية بصورة منتظمة إلى السجناء ومراكز الاحتجاز وضمان إجراء تحقيقات وافية ونزيهة في جميع حالات التعذيب وإساءة المعاملة، ومعاينة الأشخاص المسؤولين عنها وفقاً للقانون؛ (هـ) رفع تجريم الممارسة الجنسية التوافقية بين البالغين من نفس الجنس واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التسامح في هذا الصدد؛ (و) توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة والوفاء بها.

٤١- وقالت ألمانيا إن التقارير المقدمة من هيئات الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة أشارت إلى وجود أوجه قصور رئيسية في القضاء، مثل النقص في نشر المعلومات المتعلقة بالحقوق، وتعذر الوصول إلى العدالة، وإنكار الحق في المحاكمة العادلة، واستخدام الشهادات والاعترافات المنتزعة بالعنف أو الإكراه كأدلة أمام المحاكم، وتفشي الفساد. وسألت ألمانيا كيف تنوي الحكومة معالجة هذه المشاكل، ومعالجة الظلم الذي طال في الماضي أشخاصاً سجنوا نتيجة لمحاكمات غير عادلة، واستفسرت عن خطط تركمانستان المتعلقة بإجراء مراجعة شفافة لجميع القضايا السياسية التي

شهدتها السنوات الماضية، وعن موعد إحقاق حقوق المتضررين. واستفسرت ألمانيا عن عدد القضايا التي تناولتها اللجنة الحكومية المعنية باستعراض الشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن تصرفات وكالات إنفاذ القانون. وفيما يتعلق بتوصيات لجنة حقوق الطفل التي تدعو تركمانستان إلى ضمان اعتبار التصريح الذي يدلى به نتيجة العنف أو الإكراه دليلاً باطلاً، وإجراء تحقيقات وافية في جميع ادعاءات التعذيب، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة، استفسرت ألمانيا عن كيفية ترجمة هذه التوصيات في الواقع العملي؛ وعن الخطوات التي اتخذت لوضع حد لتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم؛ وعن آليات الرصد المعمول بها لضمان وجود رقابة مستقلة على السجون؛ وعن الإجراءات القضائية المتخذة ضد الجناة. وفيما يتعلق بحرية التعبير والإعلام، استفسرت ألمانيا عن مصير صحفيين يعملان لإذاعة الحرية، هما السيد أوفيزوف والسيد خومادوف، اللذان اعتقلا في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ ووضعوا رهن الحبس الانفرادي. وأوصت ألمانيا الحكومة بما يلي: (أ) الإفراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين؛ (ب) اتخاذ التدابير اللازمة لإتاحة التمتع بحرية الدين بصورة فعلية ودون عوائق؛ (ج) ضمان أن يُسمح لجميع أعضاء المجتمع المدني بالالتقاء، دون مضايقات، بتمثلي وسائل الإعلام الأجنبية والحكومات والمنظمات الدولية؛ (د) تحسين التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة جميع آليات المجلس وهيئات المعاهدات.

٤٢- وأشادت لاتيفيا باستقبال تركمانستان المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في عام ٢٠٠٨. وفي إشارة إلى أن عدداً من الزيارات قد طلبت ولم توافق عليها تركمانستان حتى الآن، أوصت لاتيفيا الحكومة بزيادة تعاونها على أن تنظر في نهاية المطاف في توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة للمجلس.

٤٣- وأشادت المملكة المتحدة بالدستور الجديد لتركمانستان، وأوصت بضمان تنفيذ الكامل والفعلي، وأعربت عن استعدادها لتقديم المزيد من الدعم لتركمانستان في هذا الصدد. ولاحظت أيضاً، في جملة أمور، أن الدستور يعزز فيما يبدو مؤسسة الرئاسة وأن للرئيس صلاحية تعيين القضاة وإقالتهم بدون استعراض برلماني، وهو محول تشكيل اللجان الانتخابية، وله الحق في إصدار أوامر لا يمكن معارضتها. وأوصت أيضاً بأن تتخذ تركمانستان خطوات لضمان تعزيز استقلال القضاء، بما في ذلك من خلال إنشاء محكمة دستورية ونظام أمين مظام. وأعربت عن قلقها إزاء القيود الهائلة المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتنقل والدين والمعتقد، وأوصت الحكومة ببذل المزيد من الجهود لتعزيز وحماية حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك عن طريق صون إمكانية حصول الأشخاص على المؤلفات والمواد الدينية واستخدامها وامتلاكها. وعلاوة على ذلك، أعربت المملكة المتحدة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن المثات من السجناء السياسيين لا يزالون محتجزين في سجون تركمانستان بناءً على محاكمات جائرة. وأوصت بإجراء مراجعة وطنية شفافة لما شهدته السنوات الماضية من قضايا قد تكون سياسية، والإفراج عن جميع الأشخاص الذين يتبين أنهم سجنوا بناءً على اتهامات ذات دوافع سياسية.

٤٤- وأعربت جمهورية إيران الإسلامية عن تقديرها للحكومة على النهج الإيجابي الذي اتبعته في عملية الاستعراض. وأشارت إلى أن الحكومة قد صدقت على معظم صكوك حقوق الإنسان الرئيسية، وتعاونت مع آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وأوصت حكومة تركمانستان بمواصلة تطوير وتعزيز ثقافة لحقوق الإنسان، وتكثيف بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز التوعية العامة بحقوق الإنسان.

٤٥- ولاحظت قطر الإنجازات الكبيرة التي حققتها تركمانستان منذ استقلالها في عام ١٩٩١، لا سيما إجراء أول انتخابات تعددية وشفافة في عام ٢٠٠٧، وإدخال تحسينات تخدم المواطنين في تركمانستان بوضع ضمانات دستورية وقانونية للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وإتاحة آليات مؤسسية. وأشارت قطر أيضاً إلى أن

تركمانستان تعترف بأن المعايير والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لها الأسبقية على القانون المحلي، وإلى تصديقها على العديد من الأدوات، وأضافت أن من الضروري القيام بمزيد من العمل لتطوير وتعزيز هذه الحقوق.

٤٦- وأعربت الصين عن تقديرها لكون تركمانستان تقدم لمواطنيها خدمات مجانية في مجال الإمداد بالغاز الطبيعي والكهرباء والمياه والملح والرعاية الطبية كما تتيح التعليم المجاني للجميع. واستفسرت الصين عن كيفية ضمان تركمانستان تقديم التعليم المجاني للأطفال في المناطق النائية والمعزولة. ورحبت باتخاذ تدابير لحماية حقوق المرأة والطفل. وسألت عما إذا كانت المرأة تشارك في صياغة هذه التدابير، مستفسرة عن الأسلوب الذي تتبعه تركمانستان من أجل زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. وأعربت الصين عن رغبتها في تبادل الآراء والخبرات مع تركمانستان، على اعتبار أنها كبلد نام تواجه تحديات مماثلة لما تواجهه تركمانستان. وفي الأخير، دعت الصين المجتمع الدولي إلى مد تركمانستان بمساعدة اقتصادية وتقنية لتمكينها من تنفيذ استراتيجية للتنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية تمتد حتى عام ٢٠٢٠.

٤٧- وتساءلت رومانيا عما إذا كانت الدولة تنظر في توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي التصديق عليه، وعما إذا كانت المؤسسات في تركمانستان تضم هيكلًا متخصصًا لتنسيق العمل من أجل مكافحة التمييز ضد المرأة. وفيما يتعلق بحرية التنقل، تساءلت رومانيا عما إذا كانت هذه الحرية تنطبق على الفئات الاجتماعية، بما فيها الجماعات السياسية، واستفسرت عن مستجدات هذا الموضوع.

٤٨- وأشارت الأرجنتين إلى أن مشاركة المرأة محدودة في المجالين السياسي والعام، لا سيما في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، ويبدو أن ذلك يشمل الانتخابات البرلمانية أيضاً. واستفسرت الأرجنتين عما إذا كانت تركمانستان تتوخى اتخاذ تدابير، مثل تطبيق نظام الحصص، لزيادة مشاركة المرأة في هذه الهيئات، وزيادة نسبة النساء في التعليم الثانوي، وتشجيع المرأة على ممارسة المهن التي تظل إلى اليوم حكراً على الرجل.

٤٩- وأوصت هنغاريا تركمانستان بجعل أحكام قوانينها الداخلية منسجمة مع الالتزامات الدولية المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها. وشددت على ما أعربت عنه لجنة حقوق الطفل من قلق إزاء عدم وجود نص قانوني يحظر الاتجار بالبشر صراحة. وأوصت هنغاريا باتخاذ خطوات لمكافحة الاتجار بالبشر والامتثال لاستنتاجات لجنة حقوق الطفل وغيرها من هيئات المعاهدات. وطلبت هنغاريا أيضاً معلومات عن التدابير المزمع اتخاذها لضمان سلامة وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان خلال قيامهم بأنشطتهم.

٥٠- وأعربت بنغلاديش عن تقديرها لالتزام الحكومة الراسخ بتحسين حقوق الإنسان وتعاونها في السنوات الأخيرة مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقالت إن تركمانستان، كبلد نام، تواجه العديد من التحديات. وأضافت إن تركمانستان تحتاج إلى إحراز تقدم على صعيد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعبها بهدف تحقيق تمتعه الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة تمتعه التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشادت بنغلاديش بتمديد العمل حتى عام ٢٠٢٠ بتقديم الخدمات الأساسية مجاناً. وقالت إن تقديم الرعاية الطبية المجانية للأطفال وإتاحة التعليم حتى المرحلة الثانوية مثال على الممارسات الجيدة التي يمكن اتباعها في بلدان تعيش ظروفًا مماثلة. وأوصت بنغلاديش بمواصلة الحكومة التعاون مع آليات حقوق الإنسان لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، ومواصلة العمل من أجل تحسين حالة التعليم وفقاً للإصلاحات التي شهدتها هذا المجال حديثاً.

٥١- وأشادت أوروغواي بتصديق تركمانستان على مجموعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وباستقبالها في عام ٢٠٠٧ المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأوصت أوروغواي بأن تتعاون تركمانستان مع الإجراءات الخاصة ومفوضية حقوق الإنسان عن طريق السماح بزيارات الإجراءات الخاصة وتسهيلها والرد على أسئلة واستبيانات أصحاب الولايات. وأوصت أيضاً بأن تنظم تركمانستان على وجه السرعة حملة وبرامج تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في القانون وعلى أرض الواقع، وأن تعمل على إزالة جميع القواعد والممارسات التي تؤدي إلى التمييز ضد أفراد الأقليات الوطنية، مثل الروس والأوزبك والكازاخ والأتراك والأكراد.

٥٢- وأعربت مندوبة تركمانستان عن شكرها لجميع المندوبين الذين أشادوا بإعداد التقرير الوطني لتركمانستان وتقديمه، وأحابت على المسائل التي أثيرت.

٥٣- وفيما يتعلق باحترام حقوق الطفل وإصلاح قضاء الأحداث، أشارت إلى تعاون الدولة مع اليونيسيف. وقالت إن تركمانستان انتهت من مراجعة تشريعاتها المتعلقة بممثل القاصرين أمام المحاكم، وإن لجنة مشتركة بين الوكالات، تضم ممثلين عن السلطة التشريعية وسلطة إنفاذ القانون، قد شكلت لتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأثمر التعاون مع اليونيسيف أيضاً تنظيم زيارة إلى المملكة المتحدة للتعرف على نظام قضاء الأحداث في هذا البلد. وأضافت المندوبة أن تركمانستان بصدد إعداد تقييم لتشريعاتها المتعلقة بقضاء الأحداث وأنها أجرت تقييم خيرة للهياكل المؤسسية المعنية بقضاء الأحداث. وتعدّ تركمانستان أيضاً مقترحات لعرضها على البرلمان بقصد رفع التجريم عن الجرح التي يرتكبها القاصرون وإنشاء هياكل خاصة لمحاكمتهم.

٥٤- واعتمدت تركمانستان في عام ٢٠٠٧ قانوناً خاصاً بشأن الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. وقد انضمت بالفعل إلى جميع الاتفاقيات الدولية الأساسية لمكافحة الاتجار بالبشر، وإلى بروتوكولي باليرمو، واعتمدت مرسوماً لمكافحة الاتجار بالبشر. وتعدّ تركمانستان أيضاً مقترحاً محدداً لتجريم الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر، وهي تتعاون مع اليونيسيف في هذا الصدد.

٥٥- وفيما يتعلق بالتوصيات التي تدعو تركمانستان إلى التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نظمت تركمانستان في عام ٢٠٠٨، بمبادرة من الاتحاد الأوروبي، حلقة دراسية خاصة لممثلين عن البرلمان والحكومة للتعريف بنظام روما الأساسي.

٥٦- وأوضحت تركمانستان أن الدستور الجديد ينص على الحق في حرية الاعتقاد والتعبير والحق في حرية الإعلام فيما يتعلق بالمعلومات التي ليست سراً من أسرار الدولة. وعقدت جلسة خاصة لمجلس الوزراء خصصت لمسألة إصلاح أنشطة وسائل الإعلام. وقام خبراء من هيئة الإذاعة البريطانية بزيارة إلى تركمانستان والتقاوا بممثلين عن وزارة الثقافة والاتصالات. وعمل هؤلاء الخبراء إلى جانب ممثلين عن وسائل الإعلام من أجل التخطيط لعقد حلقات دراسية محددة وتشكيل مجموعات تدريبية وعقد اجتماعات مائدة مستديرة. وأشارت تركمانستان إلى وجود برنامج خاص يلزم جميع الهياكل الحكومية ومؤسسات التعليم، بما فيها مؤسسات التعليم العالي، بضمان الوصول إلى شبكة الإنترنت. ولا يوجد حظر للوصول إلى الصحافة الأجنبية، وتطالب جميع الهياكل الحكومية بالاشتراك في وسائل إعلامية أجنبية. وتعمل تركمانستان، بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وممثلية إنترنيوز في آسيا الوسطى، على تحسين التشريعات التي تنظم وسائل الإعلام. وقد وافقت تركمانستان على اعتماد أكثر من ٢٠ من ممثلي الوكالات الأجنبية علماً أن هذا العدد لا يزال في ازدياد.

٥٧- وفيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد، اعتمد قانون جديد في عام ٢٠٠٣. وبدعوة من الحكومة، قامت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين بزيارة إلى تركمانستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وقدمت توصيات بشأن ضرورة إصلاح التشريعات التي تنظم أنشطة المنظمات الدينية. وأحيل مقترح إلى البرلمان في هذا الصدد، يتناول أموراً منها مسألة تسجيل الجماعات الدينية. وتعمل تركمانستان على التعاون، وخاصة مع المركز الدولي لقانون المنظمات غير التجارية، الذي يوجد مقره في العاصمة واشنطن، بمساعدة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وبناءً على نتائج عمل الخبراء، ستقدم الحكومة توصيات إلى البرلمان في هذا الصدد.

٥٨- وفيما يتعلق بالتعذيب، قدمت لجنة مشتركة بين الوكالات في تركمانستان اقتراحات إلى البرلمان تناولت فيها إلى جانب مسألة محاكمة وحبس القاصرين الحاجة إلى صياغة قانون جديد للسجون ينسجم مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من المعايير ذات الصلة. وتعاون تركمانستان مع خبراء قانونيين أوروبيين، وخاصة من ألمانيا والمملكة المتحدة، لإعداد القانون الجديد. وتعاون تركمانستان أيضاً مع اليونسيف فيما يتعلق بشروط سجن القاصرين.

٥٩- وفيما يتعلق بوضع المنظمات غير الحكومية، تعمل الحكومة على إصلاح التشريعات بهدف إزالة المشاكل البيروقراطية المتعلقة بتسجيل هذه المنظمات. واختير لتناول هذه المسألة شركاء وخبراء من المركز الدولي لقانون المنظمات غير التجارية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقدت حلقات دراسية ومؤتمرات خاصة لاستعراض المعايير الدولية للأنشطة التي تضطلع بها الهيئات العامة. وسيجري خبراء المركز تقييماً لتشريعات تركمانستان وستقدم مقترحات إلى البرلمان في أوائل عام ٢٠٠٩.

٦٠- وفيما يتعلق بحقوق الأقليات الوطنية، وضعت الحكومة سياسة لتعزيز التفاهم بين مختلف الطوائف العرقية، من دون قيود أو تفضيل على أساس الجنس البشري أو الدين أو العرق أو الأصل. وتطبق سياسة عدم التمييز في تركمانستان على نحو متسق بما ينسجم مع عقلية الشعب التركماني. وتركمانستان طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وقد دأبت على التعاون بصورة بناءة مع الدول المجاورة في المجال الإنساني، بما في ذلك في مجال التعليم. وفي أثناء تبادل الزيارات بين رؤساء دول تركمانستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان وكازاخستان، أُنقذ على فتح مدارس للأقليات العرقية، وعلى أن يخصص كل بلد سنوات وأشهر للتعريف بثقافة البلدان الأخرى.

٦١- وفيما يتعلق بمسائل تغيير الموطن والتنقل، ينص الدستور الجديد على الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة داخل تركمانستان. وفي عام ٢٠٠٤، ألغت الحكومة ضرورة الحصول على تأشيرات لمغادرة تركمانستان، وألغت في وقت سابق القيود المفروضة على حرية التنقل داخل أراضي الدولة.

٦٢- وفيما يتعلق بحقوق النازحين واللاجئين إلى تركمانستان، ووفقاً لمرسوم رئاسي صادر في آب/أغسطس ٢٠٠٥، اتخذت تدابير لم يسبق لها مثيل أتاحت حصول أكثر من ١٣ ٠٠٠ لاجئ على الجنسية. وعلاوة على ذلك، حصل ٣ ٥٠٠ لاجئ على الإقامة الدائمة في تركمانستان بموجب قرار من الرئيس في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٦٣- وفيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل، قالت تركمانستان إنها أقرت بعدد من المعايير الدولية، وأنها تضمنت حقوق الطفل على أساس هذه المعايير والمعايير الخاصة بها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمد البرلمان أحكام الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع، وشرع قوانين بشأن ضمانات الدولة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبمكافحة

الاتجار بالبشر؛ وإضافة إلى ذلك، تضمن المادتان ١٩ و ٢٠ من الدستور الجديد المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بحقوق المرأة ذات الصلة بالزواج، فإلى جانب قانون الزواج والأسرة الساري في تركمانستان، توجد ضمانات ترد في المادة ٢٧ من الدستور. وقد اعتمد مشروع قانون جديد للأسرة يضع في الاعتبار جميع توصيات لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وسينص قانون الأسرة الجديد على رفع سن الزواج.

٦٤- وقال الوفد إن بالإمكان اللجوء إلى أساليب بديلة لرعاية الأطفال في حالة تعذر رعايتهم أو تعليمهم أو إيداعهم لدى أسر أو تبنيتهم على النحو السليم، وإذا ما تعذرت رعايتهم عن طريق أساليب أخرى. ومسألة تسجيل المواليد ينبغي ألا تغيب عن الأذهان، حيث يجب تسجيل الطفل بعد ولادته مباشرة ويحق له الحصول على اسم وجنسية.

٦٥- وفيما يتعلق باستقلال القضاء، أكد الوفد أن القضاة مستقلون ويخضعون للمساءلة بموجب دستور وقوانين تركمانستان، كما أنهم لا يحكمون إلا بما هم مقتنعون به كل الاقتناع. ويحظر الدستور التدخل في أنشطتهم كما يكفل القانون استقلالهم.

٦٦- وأقر الوفد بوجود تضارب بين معايير القانون المادي والقانون الإجرائي، وقال إن الحكومة تعمل مع ممثلين من المملكة المتحدة وألمانيا على مشروع قانون الإجراءات الجنائية ومشروع قانون الإجراءات المدنية في تركمانستان. وأعرب عن أمله أن يعتمد البرلمان المشروعين، اللذين يتضمنان المعايير الدولية للإجراءات القضائية، في دورته المقبلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بمسائل العدالة الجنائية، قال الوفد إن ثمة حواراً نشطاً يجري مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوكالة الألمانية للتعاون التقني.

٦٧- وفيما يتعلق بالتعاون مع الهيئات الدولية، قال الوفد إن الحكومة الجديدة تنتهج سياسة الباب المفتوح. وتعمل تركمانستان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدخال تحسينات على النظام الانتخابي، ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف من أجل القضاء على عمالة الأطفال، وإصلاح قضاء الأحداث، وتعزيز ضمان المساواة بين الجنسين. وبلغ المشروع المنفذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين إجراءات تقديم التقارير مراحلها النهائية. وأشار الوفد إلى اعتماد اللجنة المشتركة بين الوكالات خطة عمل بشأن تقديم التقارير. وأشار أيضاً إلى مشروع "تعزيز قدرات حماية حقوق الإنسان في تركمانستان"، وهو مشروع مدته سنتان يموله الاتحاد الأوروبي وتشارك فيه مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة.

٦٨- وفيما يتعلق بالتحضير للاستعراض، أشار الوفد إلى مشاركة ممثلي المجتمع المدني في هذه العملية، بما في ذلك المرأة. وستنشر التقارير بالروسية والتركمانية والإنكليزية، وستعمم في تركمانستان. وسيعمل المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان مع تركمانستان في عام ٢٠٠٩ من أجل عقد مؤتمر إقليمي يخصص للاستعراض، على اعتبار أن الاستعراض المتعلق بتركمانستان وأوزبكستان سيكون قد تم حينذاك.

## ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

٦٩- نظرت تركمانستان في التوصيات التي قدمت خلال الحوار التفاعلي، وفيما يلي التوصيات التي حظيت بتأييدها:

- ١- مواصلة الجهود الرامية إلى إنجاح البرنامج الإصلاحي، كما هو منصوص عليه في الدستور الجديد (ماليزيا)؛ وإيلاء الاهتمام لتضمين التشريعات المحلية الالتزامات التي تعهدت بها تركمانستان بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (الجزائر)؛ وضمان التنفيذ الكامل والفعال للدستور لإتاحة تمتع شعب تركمانستان على نحو أفضل بحقوق الإنسان (المملكة المتحدة)؛ وتضمين القوانين المحلية للالتزامات الدولية المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة (هنغاريا)؛
- ٢- مواصلة العمل على تحقيق توازن في التنفيذ بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ماليزيا)؛
- ٣- نشر النصوص الرئيسية لحقوق الإنسان على نطاق واسع، لا سيما عن طريق تضمين المناهج المدرسية مواد تدريس حقوق الإنسان لتمكين جميع الفئات الاجتماعية من إدراك حقوقها (سويسرا)؛ واستخدام جميع السبل والوسائل المناسبة لمواصلة النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، وتنظيم المزيد من أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز التوعية العامة بحقوق الإنسان، بهدف زيادة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجتمع ككل (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- ٤- تدعيم السياسات الرامية إلى منع ومكافحة عمالة الأطفال وضمان تمتع الطفل بكامل حقوقه، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين (البرازيل)؛ والتعاون تعاوناً وثيقاً مع اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الطفل (سلوفينيا)؛
- ٥- تحسين التعاون بصفة عامة مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وخاصة جميع آليات المجلس وهيئات المعاهدات (ألمانيا)؛ ومواصلة التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لزيادة تعزيز حالة حقوق الإنسان (بنغلاديش)؛ ومواصلة التعاون الوثيق مع الآليات والإجراءات الخاصة للمجلس، بهدف تحقيق تحسن تدريجي في جوانب تشمل على وجه الخصوص تعزيز وحماية تمتع شعب تركمانستان بحقوق الإنسان (ماليزيا وجمهورية كوريا)؛ والتعاون مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ومفوضية حقوق الإنسان، وذلك من خلال الرد على الاستبيانات والأسئلة التي يوجهها أصحاب الولايات إلى تركمانستان (أوروغواي)؛

- ٦- مواصلة السعي، بمساعدة مفوضية حقوق الإنسان، إلى الامتثال للجدول الزمني الذي يرد في النقطة ٢ من الفقرة ١٠٥ من التقرير الوطني فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات (الجزائر)؛ وتعزيز التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان بهدف بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان (إيطاليا)؛ وتقديم التقارير الدورية لتركمانستان في أقرب وقت ممكن، ووضع آليات لتنفيذ التوصيات بمشاركة المجتمع المدني (المكسيك)؛
- ٧- العمل على وجه السرعة على تنظيم حملة وبدء برامج بهدف إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون وفي الواقع (أوروغواي)؛
- ٨- مضاعفة الجهود للامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ووضع حد للتمييز الذي تتعرض له الأقليات العرقية لضمان قدرتها على الاضطلاع بأنشطتها بسلام ودون مضايقة أو تهديد بالاحتجاز أو السجن (الدانمرك)؛ وإزالة جميع القواعد والممارسات التي تؤدي إلى التمييز ضد أفراد الأقليات الوطنية، مثل الروس والأوزبك والكازاخ والأترك والأكراد (أوروغواي)؛
- ٩- وضع عقوبات تطبق على مرتكبي العنف المتزلي (سويسرا)؛
- ١٠- تنفيذ أحكام بروتوكولي باليرمو اللذين صدقت عليهما تركمانستان كخطوة ترمي بصفة خاصة إلى تجريم الاتجار بالبشر (فرنسا)؛ واتخاذ خطوات لمكافحة الاتجار بالبشر، والامتثال لاستنتاجات لجنة حقوق الطفل وغيرها من هيئات المعاهدات (هنغاريا)؛
- ١١- متابعة التوصيات التي وضعتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٦، وسن جميع القوانين الإلزامية لكفالة وصول المرأة إلى العدالة، والعمل على النهوض بوعي المرأة بحقوقها من خلال برامج التثقيف القانوني والمساعدة القانونية، حتى تتمكن من المطالبة بحقوقها كاملة (سويسرا)؛
- ١٢- جعل قوانين تركمانستان منسجمة مع المادتين ١٤ و ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (كندا)؛
- ١٣- الامتثال للالتزامات الدولية لتركمانستان فيما يتعلق بممارسة حرية التعبير، وضمان الحق في التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار، بما في ذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية ومن مصادر أجنبية، ومكافحة أي شكل من أشكال مضايقة وتخويف الصحفيين (إيطاليا)؛ وتعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز حرية تكوين الجمعيات، واتخاذ تدابير لضمان الممارسة الكاملة للحق في حرية التعبير، بما في ذلك حق منظمات المجتمع المدني والمواطنين الأفراد في الوصول إلى المعلومات العامة (المكسيك)؛ وتكثيف الجهود واتخاذ التدابير المناسبة لضمان الحق في الرأي، وحرية التعبير وحرية التجمع (السويد)؛
- ١٤- اتخاذ تدابير فعالة للسماح بتسجيل المنظمات غير الحكومية وتمكينها من العمل بحرية (بولندا)؛ وإصلاح عملية التسجيل لتبسيطها وتمكين المنظمات من العمل بحرية (هولندا)؛ وضمان أن يتاح

لأعضاء المجتمع المدني الالتقاء، بدون مضايقات، بتمثلي وسائل الإعلام الأجنبية والحكومات والمنظمات الدولية (ألمانيا)؛

١٥- اتخاذ تدابير كافية لحماية وتعزيز الحرية الدينية، وضمان تمتع جميع الطوائف الدينية بحرية فعلية في مجال العبادة (إيطاليا)؛ واتخاذ تدابير فعالة لإتاحة التمتع بحرية الدين بصورة فعلية وبدون عوائق (ألمانيا)؛

١٦- الاحترام الكامل لحق كل فرد في حرية المغادرة والعودة إلى بلده، وفقاً للمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه تركمانستان (النرويج)؛

١٧- اعتماد نهج استباقي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز من خلال البرامج التعليمية وبرامج التوعية الموجهة لعامة الجمهور ولمتعاطي المخدرات على حد سواء (كندا)؛

١٨- الاستمرار في تحسين الوضع التعليمي بما يتفق مع الإصلاحات الأخيرة في هذا القطاع (بنغلاديش)؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى إقامة نظام تعليمي منسجم مع المعايير الدولية، وخاصة من خلال إدراج التثقيف بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية، حسبما أوصت به لجنة حقوق الطفل (الجزائر)؛

١٩- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية إلى تركمانستان لتمكينها من تنفيذ استراتيجية للتنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية تمتد حتى عام ٢٠٢٠ (الصين).

٧٠- وستنظر تركمانستان في التوصيات التالية وتقدم ردوداً عليها في الوقت المناسب. وستدرج ردودها في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته العاشرة. وقد قُدمت التوصيات التالية إلى تركمانستان في سياق المناقشة:

١- الانضمام إلى/التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (فرنسا والبرازيل وسلوفاكيا)؛ والنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (البرازيل)، وإنشاء آلية وقائية وطنية وفقاً لهذا البروتوكول (الجمهورية التشيكية)؛ والنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (البرازيل)؛

٢- إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، كيما تسدي المشورة للحكومة وتتلقى شكاوى الجمهور وتحقق فيها (هولندا)؛

٣- بلوغ أهداف حقوق الإنسان التي حددها المجلس في قراره ١٢/٩ (البرازيل)؛

٤- زيادة التعاون مع الإجراءات الخاصة والنظر في توجيه دعوة دائمة في نهاية المطاف إلى جميع الإجراءات الخاصة (لاتفيا)؛ وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس (سويسرا)؛ والنظر

في توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان (البرازيل)؛ وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة والوفاء بها (الجمهورية التشيكية)؛ والتعاون مع الإجراءات الخاصة ومفوضية حقوق الإنسان من خلال قبول وتسهيل زيارات ممثلي الإجراءات الخاصة الذين يطلبون زيارة البلد، أي المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء، والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة (أوروغواي)؛ والموافقة على زيارات المقررين الآخرين الذين طلبوا زيارة تركمانستان في السنوات الخمس الماضية (هولندا)؛ والاستجابة دون مزيد من التأخير لجميع الطلبات التي سبق أن قدمها ممثلو الإجراءات الخاصة لإجراء زيارات إلى البلد (سلوفينيا)؛ والنظر على نحو إيجابي في طلبات ممثلي الإجراءات الخاصة التي سبق تقديمها لزيارة البلد (سلوفاكيا)؛ والنظر على نحو إيجابي وعلى سبيل الأولوية في طلب المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب زيارة البلد (إيطاليا)؛ والنظر بجدية في توجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (الدانمرك)؛ ومعالجة الشواغل التي أعرب عنها في عام ٢٠٠٦ الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان معالجة فعالة ودعوته إلى زيارة البلد (إيطاليا)؛

- ٥- وضع حد لاستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز (السويد)؛
- ٦- إتاحة وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى المعتقلين، وفقاً للأحكام المعمول بها عادة في هذه اللجنة، وإتاحة ذلك للمراقبين الدوليين أيضاً (سلوفاكيا)؛ وإتاحة وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية بانتظام إلى السجون ومراكز الاحتجاز (الجمهورية التشيكية)؛
- ٧- حماية الحقوق الإنسانية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وضمان تمكنهم من القيام بأنشطتهم بسلام ودون مضايقة أو تهديد بالاحتجاز أو السجن (النرويج)؛
- ٨- اتخاذ خطوات لضمان تعزيز استقلال القضاء، بما في ذلك من خلال إنشاء محكمة دستورية ونظام أمين مظالم (المملكة المتحدة)؛
- ٩- زيادة الجهود الرامية إلى القضاء على إفلات مرتكبي التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة من العقاب، والشروع في إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة في أي ادعاءات من هذا القبيل، وتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة (الدانمرك)؛ وضمان إجراء تحقيق وافٍ ونزيه في جميع حالات التعذيب وإساءة المعاملة، وضمان معاقبة الأشخاص المسؤولين عنها وفقاً للقانون (الجمهورية التشيكية)؛
- ١٠- اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتحرير وسائل الإعلام وضمان تعدديتها من أجل منح حرية كاملة للصحافة (فرنسا)؛ وإزالة القيود التي تعيق تناول الصحفيين لسياسة الحكومة وانتقادها بحرية ودون خوف من القمع (كندا)؛ ووضع حد للممارسة الحكومية المتمثلة في تعيين رؤساء التحرير وكبار

المديرين في جميع وسائل الإعلام في البلد بهدف زيادة تعزيز استقلالية وسائل الإعلام (كندا)؛  
و ضمان حق المواطنين في حرية التعبير والإعلام وفقاً للمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق  
المدنية والسياسية، وبالتالي ضمان تمكن وسائل الإعلام من العمل دون تدخل (النرويج)؛

١١- اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحق في تكوين الجمعيات وحق المدافعين عن حقوق الإنسان في  
العمل بحرية، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع  
في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (فرنسا)؛ واتخاذ تدابير  
لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الملاحقة القضائية و ضمان بيئة آمنة لأنشطتهم (بولندا)؛  
وإزالة القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان (كندا)؛

١٢- الاعتراف بالاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية في القانون والممارسة، ووقف الملاحقة  
القضائية للمستنكفين ضميرياً والتوقف عن سجنهم ومعاقبتهم بصورة متكررة (سلوفينيا)؛  
وإزالة جميع العقوبات التي تحول دون حرية الدين والمعتقد على المستويين القانوني والإداري،  
ووضع حد لتخويف أعضاء الطوائف الدينية (بلجيكا)؛ وبذل المزيد من الجهود لتعزيز وحماية  
حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك عن طريق صون حق الشخص في الوصول إلى المؤلفات والمواد  
الدينية واستخدامها وامتلاكها (المملكة المتحدة)؛

١٣- ضمان أن يسمح لأحزاب المعارضة بالمشاركة بحرية في العملية السياسية دون خوف من  
العقاب (كندا).

٧١- ولا تحظى بدعم تركمانستان توصيات التقرير أعلاه الواردة في الفقرات ٢٣ (الجملة الأخيرة)، و ٢٩ (د)  
و(و) و(ز)، و ٣٦ (ب)، و ٣٧ (ج)، و ٤٠ (أ) و(ب) و(هـ)، و ٤١ (أ)، و ٤٣ (الجملة الأخيرة).

٧٢- وتعكس جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير موقف الدولة أو الدول التي قدمتها  
و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي تأويلها على أنها حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

المرفق  
تشكيلة الوفد

The delegation of Turkmenistan was composed of Dr. Shirin Akhmedova, Director of the Institute for Human Rights and Democracy under the President of Turkmenistan, as head of the delegation; and Ambassador Esen Aydogdyev, Permanent Representative of Turkmenistan to the United Nations Office at Vienna.

-----